



النشرة اليومية للاتحاد UAC DAILY MONITOR

٨ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠١٨ نشرة يومية إلكترونية تصدر عن اتحاد الغرف العربية

■ مباحثات بين غرفة تجارة وصناعة البحرين ومجلس الغرف السعودية



التي تربط قادة وشعبي المملكتين الشقيقتين. من جانبه أكد الدكتور العبيدي على "أهمية استمرار عقد اللقاءات المشتركة بين الجانبين السعودي والبحريني، تحقيقاً لمبدأ الشراكة القائمة بين القطاع الخاص في البلدين"، داعياً إلى "أهمية تفعيل الملفات الاقتصادية وتنشيط المشاريع المشتركة بين الجانبين، للمساهمة بشكل مباشر في تطوير قطاعات الأعمال في السعودية والبحرين".

المصدر (غرفة تجارة وصناعة البحرين، بتصرف)

بحث رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين سمير عبد الله ناس خلال لقائه ببيت التجار رئيس مجلس إدارة مجلس الغرف السعودية الدكتور سامي عبد الله العبيدي يرافقه الأمين العام للمجلس الدكتور سعود عبد العزيز المشاري، سبل تعزيز التعاون والتنسيق المشترك بين الجانبين في سبيل خدمة القطاع الخاص في مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية بهدف دعم مسيرة التنمية الاقتصادية المشتركة.

وأكد ناس على "ضرورة توحيد الجهود والنظم الاقتصادية المشتركة للنهوض بالقطاع الخاص وصولاً لتحقيق كتلة اقتصادية خليجية موحدة"، مشيداً بالعلاقات التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية المتميزة

■ السعودية تتعهد بخفض البطالة إلى 30 في المئة



تراجعا جوهريا عن المستويات الرسمية المستهدفة للمالية العامة.

المصدر (العربية.نت، بتصرف)

أكد ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، في مقابلة مع وكالة "بلومبيرغ"، أن "معدل البطالة في السعودية سيبدأ في الانخفاض بدءاً من عام 2019 حتى يصل إلى 7% في 2030 على النحو المستهدف في رؤية 2030".

وأوضح ولي العهد أن معدل البطالة بين الذكور، يتراوح بين 5% إلى 6% وهو ما يتشابه مع المعدلات العالمية لكنه مرتفع بين الإناث ويزيد عن 20 في المئة، لافتاً إلى أن رؤية السعودية 2030 تهدف إلى رفع مشاركة المرأة القوى العاملة إلى 3 في المئة.

إلى ذلك، صنفت وكالة Standard and Poor's للتصنيف الائتماني، ديون السعودية السيادية الطويلة والقصيرة الأجل عند A-2 مع نظرة مستقبلية مستقرة، مبيّنة أن النظرة المستقبلية المستقرة تستند إلى توقعات بأن نمواً اقتصادياً معتدلاً سيستمر حتى نهاية عام 2021، بدعم من تزايد استثمارات الحكومة، معلنة أنها لا تتوقع

■ "ستاندرد آند بورز" تتوقع نموًا 2.8% للاقتصادات الخليجية

لهذه البنوك ستكون أكثر استقراراً في العام 2019 ما لم يحدث أي تصاعد في المخاطر الجيوسياسية أو أي انخفاض حاد في أسعار النفط. كذلك توقعت الوكالة أن تشهد الاقتصادات الخليجية نمواً اقتصادياً أقوى في العام 2019 بنحو 2.8 في المئة (المتوسط غير الموزون للمملكة العربية السعودية، والكويت، ودولة الإمارات، وقطر، والبحرين، وعمان). ولكن هذا النمو بحسب الوكالة سيظل دون المستوى الذي شهدته الفترة ما بين 2011-2013، عندما كانت أسعار النفط تزيد عن 100 دولار أميركي للبرميل.

وتوقعت الوكالة أن تبقى نسبة نمو الإقراض ستبقى ضمن نطاق أرقام فردية متوسطة. مرجحة أن تستقر تكلفة المخاطر ما بين -1.0% إلى 1.5% من إجمالي القروض. المصدر (العربية.نت، بتصرف)



توقعت وكالة ستاندرد آند بورز للتقييم المالي، تحسّن واقع البنوك الخليجية في العام المقبل مما هي عليه الآن، معلنة أنّ الأوضاع المالية

■ ارتفاع التضخم في الإمارات 3.86 في المئة



استقرت أسعار التبغ دون تغيير عند 86.40 نقطة، فيما انخفضت خدمات السكن والمياه والكهرباء والغاز 0.41% وكذلك السلع والخدمات المتنوعة بمقدار 0.46 في المئة. المصدر (صحيفة الخليج الإماراتية، بتصرف)

ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال أغسطس (آب) الفائت إلى 3.86% على أساس سنوي.

وبحسب بيانات الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء سجل التضخم على أساس شهري 0.15% مقارنة مع يوليو (تموز) الماضي مع ارتفاع خدمات النقل 1.16% مقارنة مع يوليو الماضي، وخدمات الترويج والثقافة 0.94%، وخدمات التعليم 0.76 في المئة.

وسجل الرقم القياسي في إمارة أبو ظبي ارتفاعاً طفيفاً عند 0.13% ودبي 0.21% والشارقة 0.24% ورأس الخيمة 0.09% فيما انخفض في كل من عجمان 0.18% وأم القيوين 0.12% والفجيرة 0.20 في المئة. وارتفعت أسعار الأغذية والمشروبات 0.14% وأسعار الملابس والأحذية 0.01%، وخدمات التجهيزات والمعدات المنزلية 0.29% والخدمات الصحية 0.03% وخدمات المطاعم والفنادق 0.13%، فيما

■ تراجع النقد الأجنبي الجزائري إلى حدود 88.61 مليار دولار



بانخفاض أسعار النفط في السوق الدولية، لنتهي بذلك 8 سنوات متتالية من الارتفاع على التوالي (اعتباراً من 2006). المصدر (صحيفة العربية الجديد، بتصرف)

كشف البنك المركزي في الجزائر، عن تراجع احتياطات البلاد من النقد الأجنبي بواقع 8.72 مليارات دولار خلال النصف الأول من 2018. ووفق بيانات للبنك، تراجعت احتياطات البلاد من النقد الأجنبي إلى حدود 88.61 مليار دولار نهاية يونيو/حزيران 2018. وكانت احتياطات الجزائر من النقد الأجنبي عند مستوى 97.33 مليار دولار نهاية ديسمبر/كانون الأول 2017.

وكان وزير المالية الجزائري عبد الرحمن راوية، أعلن عن استقرار احتياطي الصرف (النقد الأجنبي) عند 85.2 مليار دولار نهاية العام الجاري، حيث تغطّي هذه القيمة نحو 18.8 شهراً من الواردات. متوقفاً أن تهبط الاحتياطات إلى 79.7 مليار دولار في 2019 (18.4 شهراً من الواردات)، قبل أن تصل إلى 76.2 مليار دولار في 2020 (17.8 شهراً من الواردات).

وبدأت احتياطات الجزائر بالتراجع منذ النصف الثاني من 2014، متأثرة